تَ لَيفُ شِيخ الإسِلَام وَالمُسُلِمِينَ وَنَاصِرِ سُنَّتِ مِسَيدِ الرُسَانِينَ الْمُسَافِعِي رَضِوَ الْمُسَافِعِي رَضِوَ الْمُسَافِعِي رَضِوَ الْمُسَافِعِي رَضِوَ الْمُسَافِعِي رَضِوَ الْمَسَافِعِي رَضِوَ الْمَسْفِي الْمُسْفِحِينَ اللّهُ اللّهِ مِن على من سماعي المُسلَامُ على رَضُو اللّهُ اللّهُ على من على من سماعي المُسلَامُ على رَضُو اللّهُ اللّهُ على من على من سماعي الله اللهُ اللهُ اللّهُ على من سماعي رَضُو اللّهُ اللّهُ على من سماعي رَضُو اللّهُ اللّهُ على من اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُو

دابحکت رُوقد می را می را می را می را می الاسم می الوقی الاشعیری القادری الرفاعی



الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى ءالـه وصحبه وسلم .

أنبأنا الشيخ الإمام جمال الدين أبو الحسين بن إبراهيم بن عبد الله القرشي إجازة بخطه، قال أنبأ الفقيه الإمام فخر الدين أبو المعالي محمد ابن أبي الفرج بن محمد بن بركة الموصلي قراءة عليه وأنا أسمع في مسجده بسوق السلطان ببغداد يوم الثلاثاء الثامن من شوال سنة ستمائة، قيل له قرأتَ على الشيخ الإمام الصدوق أبي منصور المبارك بن عبد الله بن محمد البغدادي يوم عرضك برباطه المعروف برباط البربهيرية شرقي مدينة السلام من سنة تُلاث وسبعين وخمسمائة ؟ فأقر به، أنا الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حالد المعروف بابن الإخوة سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، أنبأنا الشيخ أبو الفضل محمد بن يحيى الناتِلي بمازندران في منزله بقراءتي عليه، أنا أبو نصر عبد الكريم بن محمد بن هارون الشيرازي، أنبأ على بن رستم، ثنا على بـن مهدي، قال: سمعت الشيخ الأوحد شيخ المشايخ أبا الحسن على بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه يقول:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي وءالـــــ الطيبــين

وأصحابه الأئمة المنتخبين .

أما بعد فإن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم وتُقَـل عليهم النظر والبحث عن الدين، ومالوا إلى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ونسبوه إلى الضلال، وزعموا أن الكلام في الحركة والسكون والجسم والعَرَض والألوان والأكوان والجُزء والطَّفرة وصفات البارىء عز وجل بدعة وضلالة ، وقالوا : لو كان ذلك هدى ورشاداً لتكلم فيه النبي صلى الله عليه وءاله وسلم وخلفاؤه وأصحابه، قالوا: ولأن النبي صلى الله عليه وءاله وسلم لم يمت حتى تكلم في كــل مــا يحتــاج إليــه من أمور الدين وبينَّه بياناً شافياً، و لم يترك بعده لأحد مقالاً فيما للمسلمين إليه حاجة من أمور دينهم وما يقربهم إلى الله عز وجل ويباعدهم عن سخطه، فلما لم يرووا عنه الكلام في شيء مما ذكرناه علمنا أن الكلام فيــه بدعةٌ والبحثُ عنه ضلالةٌ، لأنه لو كان خيراً لما فات النبيُّ صلى الله عليه وءالهِ وأصحابه وسلم ولتكلُّموا فيه، قالوا : ولأنه ليس يُخلو ذلك من

وجهين : إما أن يكونوا علموه فسكتوا عنه، أو لم يعلموه بل جهلوه، فإن كانوا علِموه ولم يتكلَّموا فيه وسِعنا أيضاً نحن السكوتُ عنه كما وسعهم السكوتُ عنه، ووسِعنا تركُ الخوضِ كما وسِعهُم تركُ الخوضِ فيه، ولأنه لو كان من الدين ما وسعهم السكوت عنه، وإن كانوا لم يعلموه وسِعنا جهله كما وسع أولئك جهله، لأنه لو كان من الدين لم يجهلوه، فعلى كِلا الوجهين الكلامُ فيه بدعةٌ والخوضُ فيه ضلالةٌ . فهذه جملة ما احتجوا به في ترك النظرِ في الأصولِ .

قال الشيخ أبو الحسنِ رضي الله عنه: الحوابُ عنه من ثلاثة أوجه : (أحدها) قلب السؤالِ عليهم بأن يقال: النبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم لم يقل أيضاً إنه من بَحَثَ عن ذلك وتكلَّم فيه فاجعلوه مبتلِعاً ضالاً، فقد لزمكم أن تكونوا مبتدعةً ضُلاًلاً إذ قد تكلمتم في شيء لم يتكلم فيه النبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم، وضلَّلتُم من لم يُضلِلهُ النبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم.

(الجواب الثاني) أن يقالَ لهم : إن النبيَّ صلى الله عليه و اله وسلم لم يجهل شيئاً مما ذكرتُمُوه من الكلامِ في الجسمِ والعَسرَضِ والحركةِ والسكونِ والجزءِ والطَّفرةِ وإن لم يتكلَّم في كلِّ واحدٍ من ذلك معيَّناً، وكذلك الفقهاءُ والعلماءُ من الصحابةِ غيرَ أنَّ هذه الأشياءَ التي ذكرتموها معيَّنةً، أصولُها موجودةٌ في القرءان والسُّنةِ جملةً غير مفصَّلةٍ .

فأما الحركةُ والسكونُ والكلامُ فيهما فأصلُهما موجودٌ في القرءانِ وهما يدلاَّنِ على التوحيدِ، وكذلكَ الاجتماعُ والافتراقُ، قالَ اللهُ تعالى مخبِراً عن خليلهِ إبراهيمَ صلواتُ اللهِ عليه وسلامُهُ في قِصَّةِ أفولِ الكوكبِ والشمسِ والقمرِ وتحريكِها من مكان إلى مكان ما دَلَّ على أن ربَّهُ عز وجل لا يجوز عليه شيء من ذلك، وأنَّ من حاز عليه الأفولُ والانتقالُ من مكان إلى مكان فليسَ بإلهٍ .

وأما الكلامُ في أصولِ التوحيدِ فمأخوذٌ أيضاً من الكتابِ، قال الله تعالى ﴿ لُو كَانَ فِيهِما عَالِهَةٌ إلا الله لفسدتا ﴾، وهذا الكلامُ موجَرٌ مُنَبِتٌ على الحجة بأنه واحدٌ لا شريك له، وكلامُ المتكلمينَ في الحِجاجِ في التوحيدِ بالتمانع والتغالبِ فإنما مرجعه إلى هذه الآية، وقوله عز وجل ﴿ ما اتخذ الله من ولدٍ وما كان معه من إله إذًا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ﴾ وإلى قوله عز وجل : ﴿ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق ﴾.

وكلام المتكلمين في الجحاج في توحيد الله إنما مرجعه إلى هذه الآيات التي ذكرناها، وكذلك سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعَدل إنما هو مأخوذ من القربان، فكذلك الكلام في حواز البعث واستحالته الذي قد اختلف عقلاة العَرَب ومَن قبلَهم مِن غيرِهم فيه حتى تعجَّبوا من حواز ذلك فقانو في عافر من وقوضه في هيهات ذلك فقانو في عافر من العراباً ذلك رجع بعيد أين، وقوضه في هيهات

هيهاتَ لَما توعذون ﴾، وقوله ﴿ من يحي العظام وهي رميم ﴾، وقوله تعالى : ﴿ أَيعِدُكُم أَنكم إذا مِتُّم وكنتُم تُراباً وعظاماً أَنكم مُخرجون ﴾، وفي نحو هذا الكلام منهم إنما ورد بالحِجاج في حواز البعثِ بعد الموتِ في القرءان تأكيدًا لجواز ذلك في العقول وعَلَّمَ نبيَّهُ صلى الله عليه وءالـه وسلم ولقَّنه الحجاج عليهم في إنكارهم البعثُ من وجهَين على طائفتين: منهم طائفةٌ أَقَـرَّت بِالْخِلْقِ الأُولِ وأنكَرَت الثاني، وطائفةٌ جحدت ذلك بقدم العالَمَ، فاحتجَّ على المقِرِّ منها بالخلق الأول بقوله ﴿ قُلْ يَحْيِيهَا الَّذِي أَنشَاهَا أُول مرة ﴾، وبقوله ﴿ وهو الذي يبدؤا الخلق ثم يعيدُه وهو أهونُ عليه ﴾ وبقوله ﴿ كما بدأكم تعودُون ﴾، فنبَّهَهُم بهذهِ الآياتِ على أنَّ من قَدَرَ أَن يفعلَ فِعلاَّ على غير مثال سابق فهو أقـدرُ أن يفعـلَ فِعـلاً محدَثـاً فهـو أهونُ عليه فيما بينَكُم وتَعَارُفِكُمْ، وأما الباريءُ حلَّ ثناؤه وتقدست أسماؤُه فليسَ خلقُ شيء بأهونَ عليهِ من الآخر، وقد قيل : إن الهاءَ في " عليهِ " إنما هي كنايةٌ للحلق بقُدرَتِهِ، إن البعثَ والإعادةَ أهونُ على أحدِكُم وأخفُّ عليه من ابتداء خلقه، لأن ابتداءَ خلقِه إنما يكونُ بالولادةِ والتربيةِ وقطع السُّرَّة والقِمَاطِ وخروج الأسنان وغير ذلك من الآياتِ الموجعةِ المؤلمةِ، وإعادَتُـه إنمـا تكونُ دَفعَةً واحدةً ليسَ فيها من ذلك شيءٌ فهي أهونُ عليه من ابتدائِهِ، فهذا ما احتجَّ به على الطائفةِ المقِرَّةِ بالخلق .

وأما الطائفةُ التي أنكرت اخلقَ الأولَ والثاني وقالت بقدَمِ العــالَم فإنمــا

دُخَلَت عليهم شُبهَةً بأن قالوا: وَجَدنا الحياةَ رَطبَةً حارةً والموتَ بارداً يابساً، وهوَ من طَبعِ التُرابِ، فكيفَ يجوزُ أن يَحمَعَ بينَ الحياةِ والـترابِ والعظامِ النَّحِرَة فيصير خلقاً سَويًّا، والضِّدانِ لا يجتمعانِ، فأنكروا البعثَ من هذهِ الجهةِ .

ولَعَمري إن الضدينِ لا يجتمعانِ في محلٍ واحدٍ ولا في جهةٍ واحدةٍ ولا في الموجودِ في المحل، ولكنه يصحُ وجودُهُما في محلينِ على سبيل المجاورة، فاحتجَّ الله تعالى عليهم بأن قال ﴿ الذي جعل لكم من الشجر الأخضرِ نارًا فإذا أنتم منه توقِدون ﴾، فردَّهُم الله عز وجلَ في ذلك إلى ما يعرفونه ويشاهدونه من حروج النار على حرّها ويُبسها من الشجر الأحضر على بردها ورطوبتها، فجعل جواز النشأة الأولى دليلاً على جوازِ النشأة الآخرة لأنها دليل على جواز بحاورةِ الحياةِ البرابَ والعظامَ النخرة فجعلها خلقاً سويًا وقال ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده ﴾.

وأما ما يتكلمُ بـ المتكلمون من أن للحوادث أولاً وردُّهم على الدهرية أنه لا حركة إلا وقبلَها حركةٌ ولا يومَ إلا وقبله يومٌ ، والكلامُ

على من قال : ما من جُزء إلا وله نصفٌ لا إلى غايةٍ، فقد و جَدنا أصل ذلك في سنة رسول الله صلى الله عليه و الله وسلم حين قال : "لا عدوى ولا طِيرَة، فقال أعرابي : فما بال الإبل كأنها الظِيّاءُ تدخلُ في الإبل الجَربي فَتحرَبُ ؟ فقال النبي صلى الله عليه و اله وسلم: فمن أعدَى الأولَ " ؟ (١٤) فسكت الأعرابي لمّا أفحَمهُ بالحجةِ المعقولةِ .

وكذلك نقول لمن زعم أنه لا حركة إلا وقبلها حركة : لو كان الأمرُ هكذا لم تَحدُث منها واحدة ، لأن ما لا نهاية له لا حَدَث له ، وكذلك لما قال الرحل : يا نبي الله إن امرأتي ولدت غلاماً أسود وعَرَّضَ بنفيه ، فقال النبي صلى الله عليه وءاله وسلم : هل لك من إبل ؟ فقال : نعم ! قال : فما ألوانها، قال: حُمْرٌ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وءاله وسلم : هل فيها من أوررَق ؟ قال : نعم إن فيها أوررَق ، قال : فأنّى ذلك ؟

<sup>(</sup>١٤) رواه البخاري في كتاب الطب .

قال: لعل عِرقاً نزعه، فقال النبي صلى الله عليه وءاله وسلم: ولعل ولدك نَزَعَهُ عِرقٌ ، فهذا ما عَلَّمَ الله نبيَّه من ردِّ الشيءِ إلى شكلِهِ ونظيره، وهو أصل لنا في سائِر ما نحكم به من الشبيهِ والنظيرِ.

وأما الأصل في أن للحسم نهايةً وأن الجزء لا ينقسم فقوله عز وجل اسمه ﴿ وكلَّ شيء أحصيناه في إمام مبين ﴾ ومُحالٌ إحصاءُ ما لا نهاية له، ومحالٌ أن يكونَ الشيءُ الواحدُ ينقسم (١٥) لأنَّ هذا يوجِبُ أن يكونا شيئين، وقد أخبرَ أن العدَد وقعَ عليهِما . وأما الأصلُ في أن المحدِثُ للعالم يجبُ أن يتأتى له الفعلُ نحو قصدِه واحتيارِهِ وتنتفي عنه كراهيتُهُ،

<sup>(</sup>١٥) مراده الجزء الذي لا ينقسم وهو الجوهر الفرد، بدليل ما قبله .

فقوله تعالى ﴿ أَفُرَأَيْتُ مَا تَمْنُونَ ءَأَنَتُ مَخْلَقُونُهُ أَمْ نَحُنُ الْحَالَقُونَ ﴾ فلم يستطيعوا أن يقولوا بحجة إنهم يخلُقون مع تمنِسيهم الولد، فلا يكون مع كراهيته له فنبَّههم أن الخالقَ هو من يَتَأتَّى منه المخلوقاتُ على قصدِهِ .

وأما أصلنا في المناقضة على الخصم في النظر فمأحوذ من سنة سيدنا محمد صلى الله عليه وءاله وسلم، وذلك تعليمُ اللهِ عز وجل إياهُ حين لقي الحَبرَ السمينَ فقال له : نَشَدَتُكَ با لله همل تجاد فيما أنزل الله تعالى من التوراة أن الله تعالى يبغض الحبر السمين؟ فغضب الحبر حين عيّره بذلك (١٦)، فقال : ما أنزل الله على بشر من شيء، فقال الله تعالى : فق من أنزل الله على بشر من شيء، فقال الله تعالى : فق من أنزل الله على بشر من شيء، فقال الله تعالى : فر قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً الآية ، فناقضه عن قرب، لأن التوراة شيء، وموسى بشر، وقد كان الحبر مقرًا بأن الله تعالى أنزل التوراة على موسى .

وكذلك ناقض الذين زعموا أن الله تعالى عهد إليهم أن لا يؤمنوا لرسول حتى يأتيهم بقربان تأكله النار، فقال تعالى ﴿ قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات وبالذي قلتم فَلِمَ قتلتموهم إن كنتم صادقين﴾ فناقضهم بذلك وحاجّهم .

وأما أصلنا في استدراكنا مغالطة الخصوم فمـأخوذ من قوله تعالى:

<sup>(</sup>١٦) رواه البيهقي وغيره (انظر المقاصد الحسنة للسحاوي ص ١٢٤).

﴿ إِنكُم وَمَا تَعْبِدُونَ مِنْ دُونَ الله حَصْبِ جَهْنِمَ أَنْتُمْ لَهُمَا وَارْدُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿ لا يسمعون ﴾ فإنها لما نزلت هذه الآية بلغ ذلك عبدًا لله ابن الزَّبْعرَى - وكان جَدِلاً خَصِماً - فقال : خصمت محمدًا وربِّ الكعبة، فجاء إليه رسول الله صلى الله عليه وءاله وسلم، فقال: يــا محمــد ألست تزعم أن عيسي وعزيرًا والملائكة عُبدوا ؟ فسكت النبي صلى الله عليه وءاله وسلم لا سكوتَ عِي ولا منقطع تعجبًا من جهله لأنــه ليس في الآية ما يوجب دخولَ عيسي وعزيرِ والملائكةِ فيها، لأنه قال﴿ وما تعبدون ﴾ ولم يقل وكلّ ما تعبدون من دون الله، وإنما أراد ابس الزَّبَعْـرَى مغالطةَ النبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم ليوهمَ قومَه أنه قد حَاجَّهُ، فأنزل ا لله عز وجل ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتَ لَهُمْ مَنَا الْحُسَنَى ﴾ يعني من المعبودينَ ﴿ أُولِئِكَ عَنِهَا مِبِعِدُونَ ﴾ فقرأ النبيي صلى الله عليه وعالم وسلم ذلك فضَمَجُّوا عندَ ذلك لئلا يتبينَ انقطاعُهُم وغَلَطُهُم فقالوا:" عالهتنا خيرٌ أم هو " يعنون عيسي، فأنزل الله تعالى :﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابنُ مريمَ مثلاً إذا قومُك منه يصُدُّون ﴾ إلى قوله ﴿ خَصِمُون ﴾، وكلُّ مـا ذكرناه مـن الآي أو لم نذكُرهُ أصلٌ وحجةٌ لنا في الكلام فيما نذكره من تفصيل وإن لم تكن كــلُّ مسألةٍ معينةً في الكتابِ والسنةِ. لأن ما حدَثُ تعيينُها من المسائل العقلياتِ في أيام النبي صلى الله عليه وءاله وسلم والصحابة قد تكلموا فيه على نحو ما ذكرناه .

والجواب الشالث: أن هذه المسائل التي سألوا عنها قد عَلِمها رسولُ الله صلى الله عليه وءاله وسلم ولم يجهل منها شيئاً مفَصَّلاً غير أنها لم تحدُث في أيامِهِ معينةً فيتكلم فيها أو لا يتكلم فيها وإن كانت أصولُها موجودةً في القرءان والسنة وما حَدَث من شيء فيما له تعلق بالدين من جهة الشريعة فقد تكلّموا فيه وبَحَثُوا عنه وناظروا فيه وحادَلوا وحاجَوا كمسائل العَول والجَدَّاتِ من مسائلِ الفرائيضِ وغير ذلك من الأحكام وكالحرام والبائنِ والبتة وحبلكِ على غاربكِ وكالمسائلِ في الحدود والطلاق مما يكثرُ ذِكرُها مما قد حَدَثَت في أيامِهم و لم يجيء في كلّ واحدة منها نصُّ عن النبي صلى الله عليه وءاله وسلم لأنه لو نصَّ على جميع ذلك ما اختلفُوا فيها، وما بقى الخلافُ إلى الآنَ.

وهذه المسائلُ وإن لم يكن في كل واحدة منها نص عن رسولِ الله صلى الله عليه وءاله وسلم فإنهم ردُّوها وقاسوها على ما فيه نص من كتابِ الله تعالى والسنة واحتهادِهم، فهذه أحكامُ حوادثِ الفروع ردّوها إلى أحكامُ الشريعة التي هي فروع لا تُدرَكُ أحكامُها إلا من جهة السّمع والرُّسُلِ، فأما حوادث تحدُثُ في الأصولِ في تعيينِ مسائلَ فينبغي لكلِ عاقلٍ مسلمٍ أن يَرُدَّ حكمَها إلى جملة الأصولِ المتفقِ عليها بالعقلِ والحِسِ والبديهة وغيرِ ذلك، لأن حكم مسائلِ الشرع التي طريقُها السمعُ أن تكونَ مردودةً إلى أصولِ الشرع الذي طريقُه السمعُ، وحكمُ مسائل

العقليات والمحسوسات أن يُرد كلُّ شيء من ذلك إلى بابه ولا يَخلِط العقليات بالسمعيات ولا السمعيات بالعقليات، فلو حدَثَ في أيام النبي صلى الله عليه وءاله وسلم الكلام في خلق القرءان وفي الجُزء والطَّفرة بهذه الألفاظ لتكلم فيه وبيَّنَهُ كما بَيَّنَ سائرَ ما حَدَثَ في أيامِهِ من تعيينِ المسائل وتَكلَّم فيها.

ثم يقال : النبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم لم يصحَّ عنه حديثٌ في أن القرءانَ غيرُ مخلوقٍ ؟ القرءانَ غيرُ مخلوقٍ ؟

فإن قالوا: قد قالَهُ بعضُ الصحابةِ وبعضُ التابعينَ، قيلَ لهم : يلزَمُ الصحابةِ وبعضُ التابعينَ، قيلَ لهم : يلزَمُ الصحابي والتابعي مثلُ ما يلزَمُكُم من أن يكونَ مبتدِعًا ضَالاً إذ قالَ ما لم يَقُلهُ الرسولُ صلى الله عليه وءاله وسلم .

فإن قالَ قائلٌ : فأنا أتوقفُ في ذلكَ فلا أقولُ : مخلوقٌ ولا غيرُ مخلوق، قيلَ له : فأنتَ في توقُفِكَ في ذلك مبتدعٌ ضالٌ، لأنَّ النبيَ صلى الله عليه وءاله وسلم لم يقل : إن حدثَت هذه الحادثة بَعدِي توقَفوا فيها ولا تقولُوا فيها شيئاً، ولا قال : ضَلِلّوا وكفِرّوا من قالَ بخلقِهِ أو مَن قال بنفي خَلقِهِ .

وخَبِرُّونا لو قالَ قائلٌ إنَّ عِلمَ اللهِ مخلوقٌ أكنتُم تتوقفونَ فيهِ أم لا؟ فإن قالوا: لا، قيلَ لهم : لم يَقُل النبيُّ صلى الله عليه وعاله وسلم ولا أصحابُه في ذلك شيئاً، وكذلك لو قالَ قائِلٌ : هذا ربُّكم شبعانٌ أو ريانٌ

أو مُكتَس أو عَريانٌ أو مَقرورٌ أو صَفراويٌّ أو مَرطُوبٌ أو جسمٌ أو عَرضٌ أو يَحُجُّ أو يَشُمُّ الريحَ أو لا يَشُمُّها أو هل له أنف وقلبٌ وكَبِدٌ وطِحالٌ وهل يَحُجُّ في كلِّ سَنَةٍ، وهل يركَبُ الحيل أو لا يَركَبُها، وهل يَغتَمُّ أم لا ؟ وخو ذلك من المسائل، لكانَ ينبغي أن تَسكُتَ عنه، لأنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وءاله وسلم لم يَتكلم في شيء من ذلك ولا أصحابُه، أو كنتَ لا تَسكتُ، فكنتَ تُبيّن بكلامِكَ أنَّ شيئاً من ذلك لا يجوزُ على اللهِ عزَّ وحلَّ وتقلَّس كذا وكذا بحجةِ كذا وكذا

فإن قالَ قائِلٌ : أَسكُتُ عنه ولا أجيبُهُ بشيءٍ أو أهجُرهُ أو أقومُ عنه أو لا أسلِم عليهِ أو لا أعودُهُ إذا مَرضَ أو لا أشهدُ جنازَته إذا مَات، قيل له : فيلزَمُكَ أن تكونَ في جميع هذه الصيغ التي ذكرتَهَا مبتدعاً ضالاً، لأن رسول الله صلى الله عليه وءاله وسلّم لم يَقُل : من سَأَلَ عن شيء من ذلكَ فاسكُتُوا عنه، ولا قال : لا تُسلِموا عليه ولا قوموا عنه، ولا قال خلق شيئاً من ذلك فأنتم مبتدِعة إذا فعلتُم ذلكَ، ولِمَ لَمْ تسكُتوا عمّن قالَ بخلق القرءان ولِمَ كفرتُموه و لم يَرِد عن النبي صلى الله عليه وءاله وسلم حديث صحيحٌ في نفي خلقِه و تكفير من قال بخلقِه .

فإن قالوا: لأنَّ أحمدَ بنَ حَنبَلٍ رضي الله عنه قـال بنفـي خلقِـهِ وتكفيرِ من قال بخلقِهِ، قيل لهم: وَلِمَ لَمْ يَسكُت أحمدُ عن ذلكَ بـل تكلَّـم فهه ؟ فإن قالوا: لأن العباس العنبري ووكيعاً وعبدَ الرحمانِ بنَ مَهـدِي وفلاناً وفلاناً قالوا إنه غيرُ مخلوقٍ، ومَن قالَ بأنه مخلوقٌ فهو كافرٌ.

قيل لهم : ولِمَ لَمْ يسكت أولئكَ عما سَكتَ عنه صلى الله عليه و عاله وسلم فإن قالوا : لأن عمرو بن دينارٍ وسفيانَ بـن عُيَيْنَـة وجعفـرَ بـنَ محمدٍ رضي الله عنهم وفلانًا وفلانًا قالوا : ليسَ بخالقٍ ولا مخلوقٍ .

قيل لهم : ولِمَ لَم يسكت أولئكَ عن هذه المقالةِ، ولَم يَقُلها رسولُ الله صلى الله عليه وءاله وسلم ؟

فإن أحالوا ذلك على الصحابة أو جماعة منهم كان ذلك مكابرة، فإنه يقالُ لهم: فَلِمَ لَم يسكتوا عن ذلك، ولم يتكلم فيه النبيُ صلى الله عليه وعاله وسلم، ولا قال: كفِروا قائله، وإن قالوا: لا بدّ للعلماء من الكلام في الحادثة ليعلم الجاهل حكمها، قيل لهم: هذا الذي أردناه منكم، فلم منعتم الكلام، فأنتم إن شئتم تكلّمتُم حتى إذا انقطعتُم قلتُم: نُهِينا عن الكلام، وإن شئتُم قلّدتُم من كانَ قبلَكُم بلا حُجّةٍ ولا بيان، وهذه شهوة وتحكمُم .

ثم يقالُ لَهُم : فالنبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم لم يتكلَّم في النَّذورِ والوصايا ولا في العِتقِ ولا في حِسَابِ المُناسَخَاتِ، ولا صَنَّفَ فيها كتاباً كما صَنَعَهُ مالكٌ والثوريُّ والشافعيُ وأبو حنيفة، فيلزَمُكُم أن يكونوا مبتدعةً ضُلاّلاً إذ فَعَلُوا ما لم يَفعَلهُ النبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم، وقالوا ما لم يَقلهُ نصاً بعينِهِ، وصَنَّفُوا ما لم يُصَنِّفهُ النبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم، وقالوا بتكفيرِ القائلينَ بخلقِ القرءانِ ولم يَقُلهُ النبيُّ صلى الله عليه وءاله وسلم،

وفيما ذكرنا كفايةٌ لكلِّ عاقلٍ غيرِ معاندٍ. نَجَزَ والحمدُ للهِ